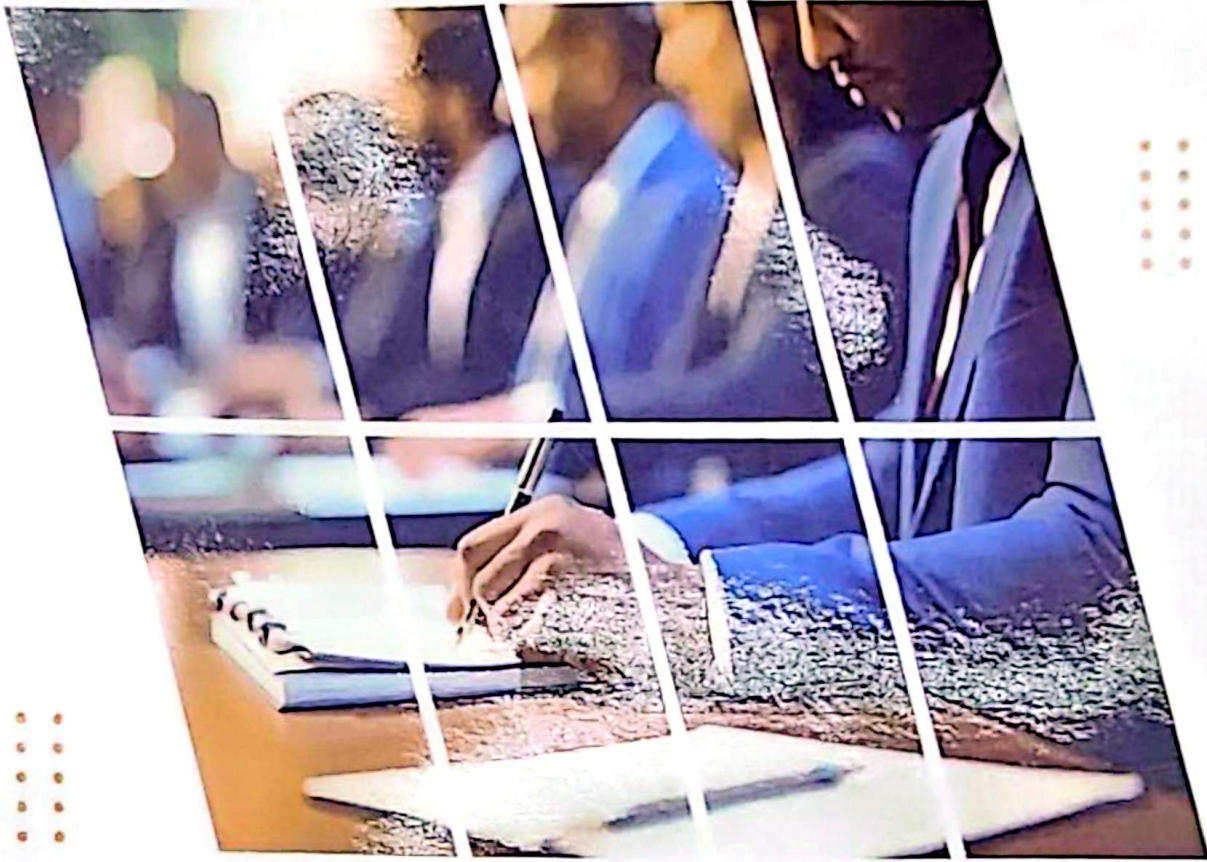




أ. الدكتور مجاهد بن إبراهيم



الدولة المعاصرة وطرق تولي السلطة وإدارة الحكم فيها من منظور القانونين الدولي العام والدستوري

- ▶ مفهوم الدولة المعاصرة، أركانها، أشكالها، حقوقها والتزاماتها الدولية
- ▶ الطرق الشرعية لتولي سلطة الدولة وإدارة الحكم في ظل الأنظمة الديمقراطية



عنوان الكتاب: الدولة المعاصرة وطرق تولي السلطة وإدارة
الحكم فيها من منظور القانونين الدولي العام والدستوري
اسم المؤلف: الأستاذ الدكتور مجاهدي إبراهيم

الحجم: 23,5 × 15,5

عدد الصفحات: 216

ISBN: 978-9969-703-09-2

منشورات دارلايمة، 2026

الإيداع القانوني: 2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليلة- تيبازة- الجزائر

الهاتف النقال: +213 (0) 550.085.725

WWW.NLLIBRAIRIE.COM



حقوق النشر محفوظة لمنشورات دارلايمة © 2026

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال
الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو
الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن
مكتوب من دار النشر لايمة.

الفهرس

5	مقدمة.....
11	الفصل الأول: ماهية الدولة وأركانها.....
13	المبحث الأول: مفهوم الدولة.....
14	المطلب الأول: تعريف الدولة.....
14	الفرع الأول: التعريف الفقهي والقانوني للدولة.....
19	الفرع الثاني: الطرق القانونية لإنشاء الدول.....
20	المطلب الثاني: العناصر الواقعية للدولة.....
20	الفرع الأول: شعب الدولة (سكان الدولة).....
21	أولا- تعريف الشعب.....
24	ثانيا- مكونات وعناصر الشعب.....
24	أ- المواطنون.....
28	ب- الأجانب.....
29	ج- الأقليات.....
30	الفرع الثاني: عنصر إقليم الدولة.....
31	أولا- تعريف الإقليم.....
32	ثانيا- عناصر إقليم الدولة.....
32	أ- العنصر البري.....
33	ب- العنصر المائي.....
42	ج- عنصر الإقليم الجوي.....
53	الفرع الثالث: تحديد الطبيعة القانونية لإقليم الدولة.....
53	أولا- النظرية الموضوعية.....
53	ثانيا- النظرية الشخصية.....
54	ثالثا- نظرية الإقليم كحد لسلطة الدولة.....

54	رابعاً- نظرية الاختصاص على الإقليم
54	خامساً- النظرية الإسلامية للإقليم
55	سادساً- حدود الإقليم
56	سابعاً- طرق تصنيف الحدود
56	أ- الحدود التاريخية
56	ب- الحدود الاتفاقية
56	ج- الحدود الجمرية
57	د- خطوط وقف إطلاق النار في النزاعات المسلحة
57	الفرع الرابع: طرق اكتساب الإقليم
58	أولاً- الاستيلاء تعريفه وشروطه
59	ثانياً- الاستيلاء على الإقليم بواسطة الفتح أو الغزو
60	ثالثاً- بالتنازل عن الإقليم (cession)
62	رابعاً- اكتساب الإقليم بالتقادم
64	خامساً- اكتساب الإقليم عن طريق إضافة الملحقات
64	سادساً- اكتساب الإقليم بواسطة تطبيق استفتاء تقرير المصير
65	سابعاً- طرق فقدان الإقليم
65	المطلب الثالث: السلطة الحاكمة (الحكومة)
66	الفرع الأول: مفهوم السلطة الحاكمة
68	أولاً- الحكومة القانونية
68	ثانياً- الحكومة الواقعية
68	ثالثاً- حكومات المنفى أو الحكومات اللاجئة
68	الفرع الثاني: تصنيف الحكومات
68	أولاً- الحكومة البرلمانية
69	ثانياً- الحكومة الرئاسية

70		ثالثا-حكومة الجمعية الوصية
70		الفرع الثالث: بيان كيفية ممارسة الدولة لاختصاصاتها فوق إقليمها
71		أولاً-مبدأ فعالية السلطة الحاكمة
71		ثانياً- مبدأ استمرارية الدولة
71		ثالثاً-المبادئ الضابطة لممارسة الدولة لاختصاصاتها
71		أ-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
72		ب- مبدأ مانعية الاختصاص
74		المبحث الثاني: العناصر القانونية للدولة
74		المطلب الأول: عنصر استقلال الدولة
75		المطلب الثاني: عنصر سيادة الدولة
76		الفرع الأول: تعريف السيادة
79		الفرع الثاني: خصائص السيادة
80		أولاً-عدم قابلية السيادة للتجزئة والتقسيم
80		ثانياً-عدم قابلية التصرف في السيادة
80		ثالثاً-عدم قابلية السيادة للتملك والانتقال إلى دولة أخرى عن طريق التنازل
80		المكسب أو المسقط
80		الفرع الثالث: مظاهر السيادة
80		أولاً- المظهر الداخلي للسيادة
81		ثانياً-المظهر الخارجي للسيادة
82		الفرع الرابع: طبيعة السيادة بين الإطلاق والتقييد
82		الفرع الخامس: أشكال انتهاك السيادة
83		أولاً-الاستعمار
83		ثانياً-التدخل
83		ثالثاً-الحماية الدولية

84	رابعاً-الانتداب
84	أ-الانتداب من نوع "أ"
84	ب-الانتداب من نوع "ب"
84	ج-الانتداب من نوع "ج"
85	خامساً-نظام الوصاية
87	سادساً- انتهاك مبدأ المساواة في السيادة
88	الفرع السادس: الآثار القانونية لاكتساب السيادة
88	أولاً- التمتع بالحقوق والمزايا المنصوص عليها في القانون الدولي
88	ثانياً- المساواة بين الدول
89	ثالثاً-احترام سيادة الدول وعدم المساس بسلامتها الإقليمية والسياسية
89	رابعاً- حماية سيادة الدولة من التدخل الخارجي أو العدوان عليها
89	خامساً- حق الدولة في العضوية بالانضمام إلى المنظمات الدولية
90	المطلب الثالث: عنصر الشخصية القانونية للدولة
90	الفرع الأول: مفهوم الشخصية القانونية الدولية
91	أولاً- تمتع الدولة بالأهلية القانونية الدولية الكاملة
92	ثانياً-اكتساب الدولة للحقوق والتحمل بالالتزامات
93	الفرع الثاني: النتائج المترتبة على اكتساب الشخصية القانونية الدولية
93	أولاً-تمتع الدولة بالأهلية القانونية الدولية الدائمة
93	ثانياً-بقاء أهلية الدولة وزوال أشخاص السلطة الحاكمة
93	ثالثاً-حق الدولة في إبرام الاتفاقيات الدولية والانضمام إلى المنظمات الدولية
93	رابعاً- حق استقلالية الدولة في ممارسة في العلاقات الدولية
93	خامساً- المساواة بين الدول أمام القانون الدولي
94	سادساً-قيام مسؤولية الدولة في حالة الإخلال بالتزام دولي أو مخالفة قواعد دولية

95	المبحث الثالث: عنصر الاعتراف بالدولة
95	المطلب الأول: مفهوم الاعتراف
95	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للاعتراف
97	الفرع الأول: نظرية الاعتراف المنشئ
97	أولاً- الاعتراف باعتباره عمل قانوني من جهة النظرية الإرادية
98	ثانياً- الاعتراف باعتباره عمل سياسي
98	الفرع الثاني: نظرية الاعتراف المقرر
99	المطلب الثالث: أنواع الاعتراف
102	الفرع الأول: الاعتراف الصريح والاعتراف الضمني
102	أولاً- الاعتراف الصريح
102	ثانياً- الاعتراف الضمني
103	الفرع الثاني: الاعتراف الفردي والاعتراف الجماعي
103	أولاً- الاعتراف الفردي
103	ثانياً- الاعتراف الجماعي
104	الفرع الثالث: الاعتراف القانوني والاعتراف الفعلي (الواقعي)
105	أولاً- الاعتراف القانوني
105	ثانياً- الاعتراف الفعلي (أو الواقعي)
105	الفرع الرابع: الاعتراف المشروط والاعتراف غير المشروط
106	الفرع الخامس: الاعتراف بالدولة والاعتراف بالحكومة
106	أولاً- الاعتراف بالدولة
106	ثانياً- الاعتراف بالحكومة
107	الفرع السادس: الاعتراف بالكيانات القانونية المستحدثة
109	أولاً- الاعتراف بالشوار
109	ثانياً- الاعتراف بالشوار بوصف المحاربين
110	

111	ثالثا- الاعتراف بالحركات التحررية
113	المطلب الرابع: الأثر القانوني لعدم الاعتراف بالدول
113	أولا- في حالة تكوين الدولة أو الحكومة الجديدة المخالف للشرعية الدولية.
113	ثانيا- رغبة الدول القائمة في الحصول على مقابل لاعترافها بالدولة الجديدة أو الحكومة الجديدة
113	ثالثا- في حالة عدم التثبت من استقرار الدولة أو الحكومة الجديدة
117	الفصل الثاني: أشكال الدول من حيث تكوينها وتمتعها بالسيادة
117	المبحث الأول: أشكال الدول ومعايير تصنيفها
117	المطلب الأول: الدول من حيث تكوينها موحدة أو مركبة
117	الفرع الأول: الدولة الموحدة (الدولة البسيطة)
118	الفرع الثاني: الدولة المركبة (الدولة الاتحادية)
118	أولا- الاتحاد الشخصي
119	ثانيا- الاتحاد الفعلي أو الحقيقي
120	ثالثا- الاتحاد الفدرالي
123	رابعا- الدولة الاتحادية Etat fédéral
124	أ- حكومة مركزية (G. Fédéral)
124	ب- حكومات متحدة (G. Fédérés)
125	الفرع الثالث: الدول المنقسمة
127	المبحث الثاني: الدول من حيث التمتع بمظاهر السيادة
127	المطلب الأول: الدول الكاملة السيادة
127	المطلب الثاني: الدول الناقصة السيادة (الدول المقيدة السيادة)
128	الفرع الأول: الدولة التابعة
128	أولا- حالة التبعية بحكم الواقع

ثانيا- حالة التبعية بحكم الاحتلال الكلي او الجزئي لإقليم دولة ما من طرف دولة أخرى	129
ثالثا- حالة الدولة القائمة بالتمثيل	129
الفرع الثاني: الدولة المحمية	129
الفرع الثالث: الدول الموضوعة تحت الانتداب	131
المطلب الثالث: الدول المشمولة بالوصاية	133
المطلب الرابع: الأقاليم ذات الأوضاع الخاصة	134
الفرع الأول: الدول الموضوعة في حالة حياد دائم	135
الفرع الثاني: الدول ذات نظام الحكم المشترك (أقاليم ذات السيادة المشتركة)	137
الفرع الثالث: الأقاليم الخاضعة لنظام التدويل	137
الفرع الرابع: الوحدات الدولية الشبيهة بالدول	139
الفرع الخامس: الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	142
الفصل الثالث: حقوق الدول والتزاماتها الدولية في إطار العلاقات الدولية	145
المبحث الأول: حقوق الدول وواجباتها في العلاقات الدولية	146
المطلب الأول: حقوق الدول في العلاقات الدولية	146
الفرع الأول: حق الدولة في الوجود القانوني	146
الفرع الثاني: حق الدولة في الدفاع الشرعي	147
الفرع الثالث: حق الدولة في البقاء	148
الفرع الرابع: حق الدولة في الحرية والاستقلال	148
أولاً حق ممارسة الدولة لسيادتها الكاملة والبالغة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ببحرية	149
ثانياً للدولة حق اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي	149

ثالثا- حق الدولة في تنظيم استثماراتها بمقتضى قوانينها وتنظيم نشاطات الشركات العابرة للحدود.....	149
رابعا- حق تمتع الدولة في ممارسة كافة الحقوق التي يمنحها لإياها القانون الدولي العام.....	150
خامسا- حق الدولة المستعمرة في تقرير مصيرها.....	150
الفرع الخامس: حق الدولة في المساواة مع غيرها وحق الاحترام المتبادل..	150
المطلب الثاني: واجبات الدول والتزاماتها الدولية.....	153
الفرع الأول: الواجبات القانونية.....	153
الفرع الثاني: الواجبات الأدبية.....	155
المبحث الثاني: ركائز وأسس قيام الدولة القانونية.....	156
المطلب الأول: مبدأ سيادة القانون في إدارة شؤون الدولة الخارجية والداخلية.....	156
الفرع الأول: مفهوم مبدأ المساواة القانونية بين الدول.....	157
الفرع الثاني: عناصر وخصائص مبدأ المساواة القانونية بين الدول.....	158
أولا- المساواة المطلقة والمساواة النسبية.....	158
ثانيا- المساواة القانونية والمساواة الفعلية.....	159
الفرع الثالث: مظاهر المساواة القانونية بين الدول بين الاطلاق والتقييد.....	161
أولا- المساواة أمام القانون.....	161
ثانيا- مبدأ تدرج القواعد القانونية من حيث القوة الالزامية.....	163
ثالثا- مبدأ المساواة في ممارسة الحقوق السياسية.....	163
رابعا- المساواة في تقلد الوظائف العامة في الدولة.....	164
خامسا- مبدأ المساواة في الانتفاع بخدمات المرافق العامة.....	166
سادسا- مبدأ المساواة أمام القضاء.....	167
الفرع الرابع: المساواة أمام التكاليف العامة.....	168

169	المطلب الثاني: أنواع الرقابة على سيادة القانون
170	الفرع الأول: الرقابة القضائية على دستورية القوانين
172	الفرع الثاني: الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية
173	المطلب الثالث: الفصل بين السلطات
175	الفرع الأول: حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد ومنع انتهاكها
176	الفرع الثاني: مساهمة سلطات الدولة في إقرار دولة القانون
177	الفرع الثالث: الغاية من تقسيم سلطات الدولة
177	المطلب الرابع: التعددية الحزبية والنظام الديمقراطي في الدولة المعاصرة
178	الفرع الأول: دور التعددية الحزبية في ترسيخ النظام الديمقراطي
183	الفرع الثاني: آلية الوصول إلى الحكم في إطار الأنظمة الانتخابية
183	أولا- نظرية النيابة
184	ثانيا- نظرية العضو
185	ثالثا- الانتخاب المقيد
185	أ- شرط النصاب المالي
186	ب- شرط الكفاءة
186	رابعا- نظام الاقتراع العام
187	أ- الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر
188	ب- الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة
189	خامسا- نظام الانتخاب بالأغلبية ونظام التمثيل النسبي
189	أ- نظام الانتخاب بالأغلبية
189	ب- الانتخاب بالأغلبية البسيطة
189	ج- الانتخاب بالأغلبية المطلقة
190	د- نظام التمثيل النسبي
190	هـ- التمثيل النسبي مع القوائم المختلفة

190	- التمثيل النسبي مع التفضيل
190	- التمثيل النسبي مع المزج بين القوائم
193	الخاتمة
197	قائمة المراجع
207	الفهرس